بلد الغربة يستحق الانضباط !!

● رغد عبد الستار

المكان: مطار ستوكهولم في العاصمة السويدية
المشهد الأول :
يصطف ركاب الرحلة المتجهة الى مطار بغداد (عراقيون على الأطلاق) يحملون أمتعتهم يقفون بأنتظام بالغ ... يتحدثون همسا فيما بينهم .... يفتح أحدهم علبة (شوكولاته) ويقدمها للباقين بكل ود . وأقوم بفتح علبة (كليجه) كنت قد أعددتها متاعا لأولادي لطريق عودتنا الى بغداد بعد غربة مضطربة ... أحدثكم عنها لاحقا..
المهم جميع المسافرين مرتاحون ،هادؤون،مرتبون،لا يدخنون الا خارج صالة الانتظار،ولا يرمون النفايات الا في الاماكن المخصصة لها
نصطف ونأخذ طريقنا الى الطائرة التي تحلق بنا عاليا لتعبر حدود مملكة السويد.
المشهد الثاني:
يبدأ صخب المسافرين (العراقيون طبعا) ،يزداد كلما أقتربنا من دخول الاجواء العراقية .وبدأت الحظ تغير سلوكهم، وأقرأ الدهشة والحيرة في عيون أطفالي .. التي لم تستطع مخيلتهم الغضة فهم ماذا يحدث ، لماذا تغير سلوك هؤلاء الناس؟ وكيف لدقائق معدودات يستطيعون نسيان كل ما أعتادوا عليه هناك من انضباط وحسن تعامل مع الاخرين ، يا الله... لم تمض سوى بضع من ساعة.
المشهد الأخير:
تحط الطائرة أرض مطار بغداد الدولي...
تخنقني عبرتان
الأولى وأنا أطأ الأرض التي حرمني اياها الأرهاب سنين عجاف.
والثانية وأنا أرى ركاب الرحلة التي أقلتنا من مطار ستوكهولم الى مطار بغداد... نسوا كل ما أعتادوا عليه في السويد من هدوء ونظافة وشفافية ومراعاة لحرية الآخرين ،بدوا صاخبين ، لايعرفون للطابور شكلا وكأنهم ليسوا أنفسهم الذين يقفون بانتظام حتى يأتي دورهم لشراء حبات (البندول) أو لأقتطاع تذكرة باص.
نفس الرجل المتأنق الذي يسير خطوات ليرمي (علكته) في سلة المهملات بمطار ستوكهولم...يدعس بقدمه أعقاب سكائره المتتالية في صالة الأنتظار بمطار بغداد..
ونفس السيدة التي تتحدث همسا لرفيقاتها هناك، تعلو قهقهاتها لتملأ الاجواء هنا.
عجبا لهؤلاء الناس ...يعرفون ويحرفون..
وكأن بلد غربتهم (السويد) فقط يستحق التأنق والتقدير والاهتمام والتحلي بأجمل الصفات ...خوفا من نظرات انتقاص ترمقهم (من المواطنين الأصليين) وما أن يعودوا لوطنهم حتى يحطوا عنهم أمتعتهم وكل ما أثقل كاهلهم من قوانين تطبيق النظام والسلوك النزيه .
وبدل أن يكونوا قدوة طيبة في المجتمع .. ينسوا كل ما أعتادوا عليه ، وكأنهم في أجازة للتدخين على راحتهم في كل مكان ، ولرمي نفاياتهم من نوافذ سياراتهم في كل مكان ...
وبقيت (ليش؟؟!) كبيره ترافقني منذ ذلك الحين .

حق التعبير عن الرأي .. الحدود والضوابط

● احمد جويد

تَعدُ حرية التعبير عن الرأي احد اهم الحقوق الانسانية التي كفلتها الدساتير، وتتضمن أغلب دساتير دول العالم الديمقراطية وحتى غير الديمقراطية نصوصاً تؤكد على احترام هذا الحق وعدم المساس به، بينما يَعدّه الإسلام حق وواجب في ذات الوقت استدلالاً بالآية الكريمة (الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ) التوبة، آية (٧١)، ويرى البعض إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجتمعَ لا يقتصر على الأمور الدينية والعبادية والعقائدية فحسب، بل يمتد ليشمل النشاط الإنساني في التفكير والنقد والمعارضة والتقييم في شؤون السياسة والثقافة والاقتصاد.

وبذلك يعدهذا الحق والواجب مقدسا لا يمكن مصادرته أو التضييق عليه، ومن يعمل على خلاف ذلك فانه يؤسس للاستبداد والدكتاتورية، غير أنه لا يجب لأحد أن يتعسف في استخدام هذا الحق، كأن يتطاول أو يسب أو يسقط أو يحقر الآخرين بحجة ممارسة حقه في التعبير.
وبذلك أصبحت مسألة حرية التعبير عن الرأي مثار جدل في العديد من الدول والمجتمعات، الأمر الذي دفع ببعضها لوضع معايير خاصة تمثل إطار عام للمساحة الممكنة في التعبير كما هو الحال في الولايات المتحدة ـ على سبيل المثال ـ التي وضعت المحكمة العليا فيها مقياسا لما يمكن اعتباره إساءة أو خرقا لحدود حرية التعبير، ويسمى باختبار "ميلر" الذي بدأ العمل به في عام ١٩٧٣ ويعتمد هذا المقياس على ثلاثة مبادئ رئيسة وهي:
١ ـ إذا كان غالبية الأشخاص في المجتمع يرون طريقة التعبير مقبولة.
٢ ـ إذا كانت طريقة إبداء الرأي لا تتعارض والقوانين الجنائية للولاية.
٣ ـ إذا كانت طريقة عرض الرأي تتحلى بصفات فنية أو أدبية جادة.
وبذلك يمكن إدراج حرية التعبير عن الرأي تحت التعريف الآتي (التعبير عن الأفكار والآراء عن طريق الكلام أو الكتابة أو العمل الفني بدون رقابة أو قيود حكومية بشرط أن لا يمثل طريقة ومضمون الأفكار أو الآراء ما يمكن اعتباره خرقا لقوانين وأعراف الدولة أو المجموعة التي سمحت بحرية التعبير)، كما يصاحب حرية الرأي والتعبير على الأغلب بعض أنواع الحقوق والحدود مثل حق حرية العبادة وحرية الصحافة وحرية التظاهرات السلمية.
ورغم إن للحرية الشخصية حدودها على الدوام لكنها في بعض الاحيان بدلا من أن تثبت القيم الإنسانية مصدراً لحدود الحرية الشخصية ليتحقق التوازن في المجتمع وفي الحياة البشرية، أصبحت المصالح المادية والسلطوية هي التي تقرر تلك الحدود، وهو واقع قائم رغم كل ما ينشر من مزاعم عن كونها حرية مطلقة، ولم يسبق تاريخيا أن وجدت حرية شخصية مطلقة، ولا توجد في الوقت الحاضر في أي بلد في العالم.
ففي الدول العربية على الرغم من وجود بنود في دساتير بعضها تضمن حرية الرأي والتعبير إلا أنها لم تخرج عن إطارها الشكلي إلى حيز التطبيق، حيث الانتهاكات الكثيرة لحرية التعبير في هذه الدول التي يُمنع في جلها إن لم يكن كلها انتقاد الحاكم أو السلطة الحاكمة، وقد يتعرض الكاتب أو الصحفي للسجن والتعذيب.
ولكن هذا الحق أثار جدلاً كبيراً في العديد من الدول نتيجة أعمال العنف وردود الفعل الكبيرة التي أثارها التعبير ببعض الأعمال الفنية أو الكتب أو المسرحيات والأفلام التي تسيء الى المعتقدات وعادات وتقاليد وثقافات الشعوب.
كل تلك الأعمال وغيرها أدت إلى ضرورة وجود بعض الضوابط والمحددات الأخلاقية والقيمية لهذا الحق، ومنها على سبيل المثال:
أ ـ عدم التعرض بالإساءة لمعتقدات الآخرين، كون المعتقد هو المؤثر الأول في المشاعر الإنسانية، والإساءة له تثير ردود أفعال غير محسوبة من أصحاب المعتقد.
ب ـ عدم التكفير، فإذا كانت حرية التعبير عن الرأي حقا للفرد فإن تكفير الإنسان المسلم هو مدعاة لهدر دمه وبالتالي سوف يفقد هذا الإنسان حقه في الحياة مقابل احتفاظ الأول بحقه في التعبير.
ج ـ عدم التطاول على الذات الإلهية أو الأنبياء والرسل، كونها تصب في السبيين أعلاه.
وبما إن حرية التعبير عن الرأي تفسر بأكثر من معنى بحسب طبيعة النظام السياسي وأعراف المجتمع وتقاليده ومعتقداته الدينية فإننا نرى وضع ضوابط مقننة تكون بمثابة الإطار العام الذي يستطيع الشخص التحرك خلاله والتي يمكن إيجازها بـ:
١ ـ أن يستهدف حق التعبير عن الرأي الصالح العام للمجتمع وألا يُستغل لأغراض مريبة.
٢ ـ أن يمارس هذا الحق بطريقة لا تستفز الآخرين وبقدر من الحكمة، كما قال تعالى(ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)سورة النحل الاية ١٢٥.
٣ ـ أن لا يُستَخدَم هذا الحق في قضايا تدعو إلى إشاعة الرذيلة والفساد داخل المجتمعات.
٤ ـ الابتعاد عن منطق الاستبداد بالرأي وألا يعتقد صاحب الرأي أنه على صواب في حقه بالتعبير.
٥ ـ أن لا يتم التعدي على حريات الآخرين بالتحريض على القتل أو الاعتداء ربما يتسبب في سلب حقوق الآخرين.

احاديث في النزاهة

● حسن العاني

الطريق من باب المعظم الى البياع تستغرق في الظروف الاعتيادية قرابة عشرين دقيقة اذا كان سائق الكيا ملتزما بالسرعة المحددة من قبل دوائر المرور المعنية ، ولكننا كالعادة قطعناها ماين صاعد ونازل ونقاط سيطرة وتفتيش في ١٤٠ دقيقة ، ومثل هذا الزمن يستدعي التعرف الى اقرب راكب في السيارة للدردشة معه في أي موضوع ومن دون مناسبة احيانا ، وهذا ما اقدم عليه جاري الراكب ولم اقدم عليه انا بحكم طبيعة عملي الصحفية التي تقتضي مزيدا من الاصغاء الجيد والتنصت والتجسس على الاخرين او كان الموضوع الذي فتح شهيته على الكلام ، هو الدور الذي تقوم به هيئة النزاهة ، فقد كال الرجل من المدائح الكبيرة عليها حتى ظننته موظفا من موظفيها او ان احدهم رشاه رشوة دسمة بحيث جعلته يمتدح الهيئة بطريقة الاعلان مدفوع الثمن ، قبل اكتشافي ان الرجل لا علاقة له بالنزاهة من قريب أو بعيد .
انها – وهذا بعض ماجاء في معرض حديثة لاتجامل احداً في عملها مهما كان موقعه السياسي او منصبه الوظيفي ، ولا تأخذها في الحق لومة لائم ، وهي تحاسب نفسها مثلما تحاسب الاخرين ، ثم التفت الي وسألني (استاذ هل كلامي صحيح ؟) اجبته: نعم ... والدليل على ذلك انها ضبطت مؤخرا احد منتسبيها وهو يأخذ رشوة فاحالته الى القضاء وهذه ليست المرة الاولى . ارتاح الرجل لاجابتي وعاد ليسألني من جديد : استاذ .. ألا يعني هذا ان السلطة التنفيذية جادة في حربها ضد الفساد المالي والاداري وحالات التلاعب والاحتيال والتزوير ؟ قلت له : هذا واضح جدا اخي الكريم ، خاصة بعد ان وصل الفساد الى أعلى مراحله . ولكن من حقنا ان نسال كذلك لماذا وكيف ومن اين اتى هذا الفساد الكبير والجزء الاعظم منه في السلطة التنفيذية..وزراء ووكلاء ومدراء وموظفون ؟ الا ترى ان الدولة لو احتكمت الى قوانين صارمة ، وعملت على تحصين وتربية مواطنيها لما حدث الذي حدث ولما ولدت الحاجة الى هيئة النزاهة ! رمقني الرجل بنظرة تنم عن الشك والريبة وعدم الارتياح وسألني :(استاذ .. يبدو انك غير راض عن اداء الحكومة ؟) لزمت الصمت و(اعطيته الاذن الطرشة) كما يقولون ، فادرك اني انسان عاقل وحكيم ويتجنب الحرشة بالحكومة او يمس طرفا لها ، ولذلك استعان بذكائه وتحول الى سؤال جديد : استاذ بصراحة وبدون خوف هل انت راض مئة بالمئة عن اداء هيئة النزاهة ؟ اجبته : انا راض بالطبع ولكن ليس بالنسبة التي تذكرها ، فالكمال لله وحده عندي اكثر من ملاحظة عليها . لم يستطع اخفاء نبرات صوته المزعجة ، وسألني من غير كلمة :استاذ (اعطني ملاحظة واحدة على سبيل المثال) في الحقيقة لم اكن مستعدا الى سؤال من هذا القبيل ، كان مباغتا ، ولهذا داريت حرجي وقلت له : خذ مثلا حالة الموظفين الذين كانوا يتقاضون رواتب الرعاية الاجتماعية ، ماذا فعلوا لهم بعد افتضاح سرقاتهم المكشوفة سوى استرداد المبالغ التي قبضوها ، اليس هذا هو الفساد العلني ، فلماذا سكتت النزاهة ولماذا لم تحل ملفاتهم الى القضاء ؟ ثم خذ ... وقاطعني الرجل وكنا قد قطعنا نصف الطريق بصوت يهدر غضبا ، وسألني :هل تقف وراءك اجندة معينة ؟، ولكي لا يتمادى في اسئلته الى ابعد من هذا الحد فقد ناديت على السائق (رجاء اخي نازل) وغادرت المركبة وجسدي يرتعد ، وفضلت الوصول الى بيتي سيرا على الاقدام .

قيم النزاهة بين الرقيبين الذاتي والقانوني
رؤية لتكامل الأدوار في النظامين الاجتماعي والسياسي

● عبد الحليم الغنيمي

تتباين الحقوق الوظيفية بناءاً على تباين المؤهلات والواجبات لذا فأن التمايز في هذه الحقوق يفترض تشريعات وفقاً لمعايير قانونية تضمن التناسب في الفوارق وتحول دون اتخاذها اشكالاً طبقية تسيء لمعادلة العطاء وتخل بقيم النظام ومفاهيم النزاهة .

ثمة مقولة لا يكاد يخلو منها او من مشتقاتها دستور من الدساتير ، هذه المقولة تتحدث عن مساواة المواطنين في الحقوق والواجبات وعلى ضوئها يؤسس لعلاقة اخلاقية قوامها الاقتران بين الجهد والمؤهل من جهة وبين التقييم وتحديد مستوى الدخل من جهة اخرى ، الاصل في العلاقة يبدأ من المقاربة بين المهمة والمصلحة العامة حيث يضطلع الموظف بمهامه لاهداف وطنية عامة يستحق على ضوئها نصيبا محددا من المال العام وبالتالي فان هذا النصيب عادة ما يخضع للاصل من حيث الضابطة القانونية لتاخذ المهمة في نهاية المطاف سياقا وظيفيا عاما يتعارض مع شخصية المسؤولية ويلزم المسؤول بمباديء المنفعة العامة وعدم الخلط بينها وبين موارد المنفعة الخاصة وقد تتراجع حسابات الذات امام حسابات العقيدة والمبدأ فيصار الى ترجيح القيمة الوطنية على القيمة النقدية كما ينقل عن احدهم قوله (لاتقل ماذا اخذت من وطني ولكن قل ماذا اعطيت لوطني) ، ومثل هذه المقولة نجد مصداقها في امثلة انسانية فردية فيما تجدها تتجلى في سياقات منهجية جرى اعتمادها من قبل نظام سياسي كالنظام الاشتراكي المعروف بأحتقاره للمصالح والمؤسسات وحرصه على تفويض عناوين الدولة في تقنين المداخيل والعطاءات والحيلولة دون اخضاعها لهيمنة النفوذ وارادة السلطة وما يميز هذا النظام ايمانه بعدالة الدولة ورهانه على قوتها وصرامتها وهو مايتجلى في قوانينها المالية ومايميزها من دقة التخصيص وامانة في تسمية الاستحقاق وتكريس مبدأ الاكتفاء الذاتي على الصعيد الفردي وقد عرف التأريخ الانساني الكثير من الشخصيات المتسامية المعروفة بخياراتها القيمية الراغبة في مكاسب عامة ترتقي على المكاسب الذاتية الخاصة وقد دللت هذه الظواهر على استعداد انساني لايجاد الرقيب الداخلي والرادع الاخلاقي الكفيل بصيانة النفس والحيلولة بينها وبين الجنوح الى موارد الفساد والانحراف ,من هنا وجب عدم الفصل بين العوامل البيئية والاسرية وبين تهيئة الاسباب التربوية الجديرة ببناء شخصية سوية جديرة بالامانة والمسؤولية لذا فأن مقاربة القيم وممارسة الاستقامة لاتنفصل عن مصادر التلقين المبكرة في المجتمع والاسرة والمدرسة فيما يمكن ان تؤدي الثقافة السياسية الى النتائج ذاتها كما حصل ابان الحقبة الاشتراكية حيث كان يجري الترويج لقيم النضال والوطنية والعطاء والتضحية وقد اسهمت هذه الثقافة في انتاج المزيد من الاسماء لاشخاص عرفوا بالنزاهة والمبدئية او كما حدث في الهند ابان مرحلة الكفاح العصامي حيث لجأ الكثيرون في المجتمع الهندي الى اعتماد التقشف والزهد لتحقيق الأهداف المرسومة ولم يستثن القادة انفسهم, من ذلك عرف به غاندي الزعيم المعروف وزعماء اخرون بممارستهم لسياسة اللاعنف وتقدمهم طبقات المجتمع الهندي في اظهار معالم التقشف والقناعة حتى تمكنوا من تحقيق التلاحم العميق مع الامة والانطلاق بها الى انجاز اهدافها والوصول الى غاياتها البعيدة .
النظام الاشتراكي والتجربة السوفياتية السابقة والنظام العصامي في التجربة الهندية المعروفة إهتما الى حد بعيد في تقنين الانفاق المالي وحمل المجتمع على وضع المال في خدمة المبدأ غير ان النظامين أنطلقا من اسباب ودوافع تضعها على مفترقين يذهبان بهما مذهبين متباينين ففي الوقت الذي اعتمد النظام الاشتراكي سياسته المالية لدوافع تتصل بالغاء الفوارق الطبقية وتعميم الفرص الحياتية اعتمد النظام العصامي في الهند سياسة التقشف كوسيلة سلمية تنقل المواجهة مع المستعمر البريطاني من دائرة السلاح الى دائرة الاقتصاد هذا الاختلاف يعود الى اسباب عديدة بعضها انية تتعلق بطريقة التحديات الظرفية القائمة انذاك كما كان عليه واقع الحال في الهند ابان فترة الاحتلال او لأسباب تاريخية واجتماعية كما هو الحال مع روسيا القيصرية المعروفة بتفشي الفساد واستقلال المال العام واتساع الفوارق الطبقية حينذاك اسهمت هذه الاسباب مجتمعة لتحديد هوية البديل السياسي وترجيح الخيار الاشتراكي كبديل للنظام القيصري ووسيلة ملائمة لاصلاح مواطن الفساد وانقاذ المجتمع من هيمنة (ثنائي العرش والكنيسة) وشراكتها المعروفة في توظيف المال العام لاغراض ضيقة مقابل اشاعة اسباب الفقر والحرمان في اوساط القاعدة العريضة من ابناء الشعب الروسي وشعوب الدول التي تقع تحت سيطرتها .
اذا اردنا ان نرجح اسباب النجاح في كلا التجربتين الى عواملها الحقيقية سوف لن نجد أي تفسير لذلك سوى الموائمة الشديدة بين النظام السياسي – مفاهيم واليات وزعامات – وبين البيئة الاجتماعية انطلاقا من التمازج بين حاجتها الانسانية الملحة والبديل المناسب بعناوينه الثلاثة (المفاهيم والاليات والزعامات) ولا شك ان المقصود بالموائمة هنا هو صدقية الزعامة لكي تأخذ طريقها الى ضمير الامة وشعبية المفاهيم لاجل استحضارها في وعي الاخر وتحويله الى مهمة يشترك بأنجازها الى جانب الزعامة او القيادة اضف الى ذلك عقلانية الاليات التي تتصل اتصالا وثيقا بالميزتين السابقتين ولو استعرضنا اسماء الزعامات التي برزت في النظام الاشتراكي واسهمت اسهاما كبيرا في تحولاته وانجازاته الكبيرة سنلاحظ اتصافه بالعفة والنزاهة والتزامها الشديد بضوابط الدولة المعنية بتحديد عطاءات موظفي الدولة والمسؤولة عن تشخيص السياقات المتبعة في توفير سكنهم وتقنين مستحقاتهم على جميع الاصعدة اما اذا اردنا مقارنة المنجزات التي اقترنت بجهودهم وبما حصلوا عليه من عطاءات وتخصيصات فسنجد اننا نقف ازاء امثلة انسانية فريدة في عطائها ومبدئها وتضحياتها فقد خضع هؤلاء الزعماء اسوة بأي مواطن يدين للنظام الاشتراكي والقوانين صارمة تحرم الملكية الخاصة وتشدد على تجريد المسؤول من استغلال المال او العقار او المقتنيات الاخرى لاغراض شخصية مقابل ذلك انتقلت دول الاتحاد السوفيتي في عهد الزعيم الاشتراكي المعرف جوزيف ستالين خلال مدة قياسية لم تتجاوز العشر سنوات من العصر الزراعي الى العصر الصناعي لتتدرج في عهود لاحقة على مدارج التقدم والتطور متقاسمة زعامة العالم مع الولايات المتحدة الاميركية ابان حقبة النظام العالمي السابق (نظام القطبين) . قد لايصح اعطاء الزعامة هنا كل الفضل في ترجيحها كفة المبدأ او التعالي بها على كفة الذات ورغباتها الانانية غير اننا لايسعنا ان ننكر دور الايديولوجية في تكوينها تلك الزعامة وحملها على لزوم جادة المبادئ واستحضار ضوابط النظام وسياقات القانون في تجارب اخرى كتجربة الهند ابان مرحلة ماعرف بالكفاح العصامي كان للقيادة دورها المحوري في اشاعة ثقافة الكفاف والقبول بالقليل واعتماد سياسة النفس الطويل في حركة الامة وسعيها من اجل الوصول الى اهدافها الستراتيجية .
وكان واضحا ان في خطاب القيادة ما يؤكد انتفاء اسباب الحقد والعداء للمستعمر في نفس الوقت الذي ينبغي العمل على اشعاره باصرار الامة على انجاز استقلالها مع الاعلان عن قبولها بقيم الديمقراطية والقانون التي دأب على تبنيها واشاعتها والتبشير بها في الدول المستعمرة ومن بينها الهند وكان ذلك يعبر تعبيرا واضحا عن قراءة موضوعية لفترة الاحتلال وتقييما واعيا لمواطن الربح والخسارة فيها وقد اسهمت هذه القراءة في تحديد الخيار الديمقراطي بعد فترة الاحتلال والتمهيد لتطبيقه على ضوء التجربة وما افرزته من عوامل مساعدة اسهمت الى حد بعيد في تكريس مبادئ الدستور والتعددية وتأطير الحقوق والواجبات وقد استطاعت الهند الافادة ايضا من هذه القراءة لجهة البناء والتحديث ودخول عصر الذرة والفضاء وولوجها نادي الدول الصناعية المتقدمة وقد دل ذلك بوضوح على رسوخ دعائم النظام السياسي وبروز اليات ضابطة لحركة المال عن طريق ابعاده عن نفوذ السلطة والزام المسؤول بقواعد سلوك صارمة تحت اشراف المؤسستين التشريعية والقضائية .

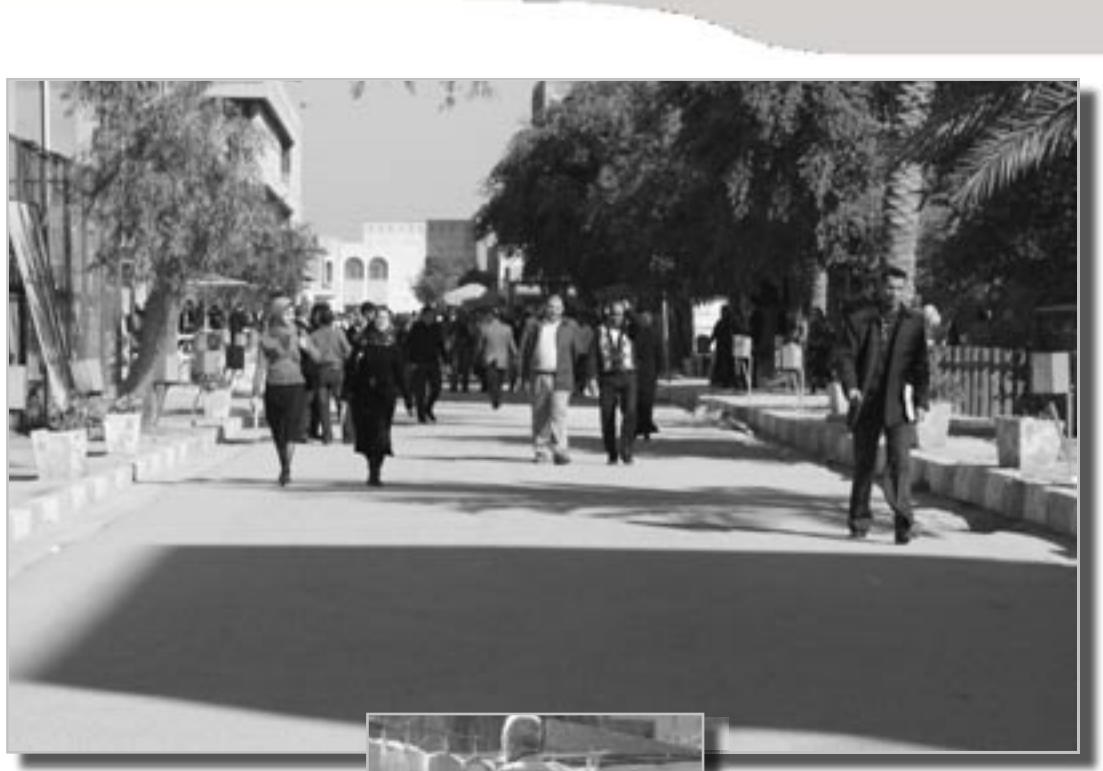

قد تتراجع حسابات الذات امام حسابات العقيدة والمبدأ فيصار الى ترجيح القيمة الوطنية على القيمة النقدية كما ينقل عن احدهم قوله (لاتقل ماذا اخذت من وطني ولكن قل ماذا اعطيت لوطني)